تحرك عاجل

مدافع عن حقوق الإنسان رهن الاعتقال في مكان مجهول

قُبض في 20 مارس/آذار على المدافع البارز عن حقوق الإنسان والمدوِّن أحمد منصور من بيته في الإمارات العربية المتحدة. ولا يزال مكان اعتقاله مجهولاً. وتخشى منظمة العفو الدولية أن يكون قد تعرض للاختفاء القسري، وعرضة للتعذيب ولغيره من ضروب المعاملة السيئة. وتعتبره منظمة العفو الدولية سجين رأي.

اعتُقل المدافع البارز عن حقوق الإنسان والمدوِّن **أحمد منصور** من بيته في إمارة عجمان، بالإمارات العربية المتحدة، في الساعات الأولى من فجر 20 مارس/آذار. حيث دخل 12 من الموظفين الأمنيين بيته، بعد منتصف الليل، وقاموا بتفتيشه وبمصادرة هواتفه وأجهزة إلكترونية أخرى. ومن غير الواضح ما إذا كانوا قد أبرزوا مذكرة تفتيش أو قبض. وعقب عملية تفتيش للمنزل استغرقت ثلاث ساعات، قاموا، حوالى الساعة 3:15 فجراً، باقتياده إلى مكان مجهول. ولم تبلّغ عائلته بأي معلومات بعد عن المكان الذي يحتجز فيه. وتخشى منظمة العفو الدولية أن يكون ضحية للاختفاء القسري وعرضة لخطر التعذيب وغيره من صنوف المعاملة السيئة. فكثيراً ما تُخضع سلطات الإمارات الناشطين والمدافعين عن حقوق الإنسان للاختفاء القسري وللتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة أثناء احتجازهم.

وقد أعلن الموقع الإلكتروني الإخباري الرسمي، "وكالة أنباء الإمارات"، عقب عدة ساعات من اعتقال أحمد منصور، أنه قد تم القبض عليه بناء على أوامر صادرة عن "نيابة جرائم تقنية المعلومات"، وهو محتجز على ذمة التحقيق. وبحسب البيان الرسمي، اتهمته السلطات "باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي [بما في ذلك تويتر وفيسبوك] لنشر معلومات مغلوطة وأخبار كاذبة تضر بالوحدة الوطنية والوئام الاجتماعي"، ومن أجل"إثارة الفتنة الطائفية والكراهية" و"الإضرار بسمعة الدولة".

وكان أحمد منصور قبل اعتقاله الصوت المستقل الوحيد الذي ما زال يفضح انتهاكات حقوق الإنسان من داخل البلاد عبر مدونته وحسابه على "تويتر". ونتيجة لذلك، فقد واجه محاولات متكررة لتخويفه ومضايقته، وتلقى تهديدات بالقتل من سلطات الإمارات العربية المتحدة أو مؤيديها. وأخضعته السلطات للمراقبة العادية والإلكترونية: حيث تعرض حاسوبه وهاتفه للقرصنة، وبريده الإلكتروني وحسابه على "تويتر". كما تعرض لاعتداءات من جانب مؤيدين للحكومة، وواجه العديد من التهديدات بالقتل عقب القبض عليه وسجنه في 2011، حيث حكم عليه بالسجن لثلاث سنوات بتهمة "إهانة موظفين عموميين". وفي 2015، فاز بجائزة "مارتين إيفانز للمدافعين عن حقوق الإنسان" ذات السمعة الرفيعة، تقديراً له على عمله الشجاع.

يُرجى كتابة مناشداتكم فورًا بالإنكليزية أو العربية أو بلغة بلدكم، على أن تتضمن ما يلي:

- دعوة سلطات الإمارات العربية المتحدة إلى الإفراج عن أحمد منصور فوراً ودون قيد أو شرط، لكونه سجين رأي معتقلاً لسبب وحيد هو ممارسته السلمية لحقه في حرية التعبير، بما في ذلك من خلال عمله من أجل حقوق الإنسان؛
- دعوتها، إلى حين الإفراج عنه، إلى الكشف عن مكان وجوده وضمان حمايته من التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة؛
- ضمان السماح له فوراً بالاتصال المنتظم بمحام من اختياره، وبعائلته، وبتلقي العناية الطبية التي يمكن أن يكون بحاجة إليها.

يُرجى إرسال المناشدات قبل 2 مايو/أيار 2017 إلى الجهات التالية:

AMNESTY INTERNATIONAL

نائب الرئيس ورئيس الوزراء
الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم،
مكتب رئيس الوزراء
ص. ب. 212000،
دبي، الإمارات العربية المتحدة
فاكس رقم: 4044 330 4 971+
بريد إلكتروني: info@primeminister.ae
تويتر: @HHShkMohd
طريقة المخاطبة: صاحب السمو

وزير الداخلية
الفريق الشيخ سيف بن زايد آل نهيان
مدينة زايد الرياضية، شارع الخليج العربي،
بالقرب من مسجد الشيخ زايد
أبو ظبي، ص. ب. 398
فاكس رقم: 4022762 2 971+؛
15780 44 2 971+
بريد إلكتروني: moi@moi.gov.ae؛
طريقة المخاطبة: صاحب السمو

ويرجى إرسال نسخٍ إلى:
ولي عهد أبو ظبي
الشيخ محمد بن زايد آل نهيان
بلاط ولي العهد،
شارع الملك عبد الله بن عبد العزيز
ص. ب. 124
أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة
فاكس رقم: 6622 668 2 971+

كما يُرجى إرسال نسخٍ من المناشدات إلى الممثلين الديبلوماسيين المعتمدين لدى بلدك

ويُرجى مراجعة الأمانة الدولية، أو فرع المنظمة في بلدك، في حالة إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد. وهذا هو التحديث الأول للتحرك العاجل رقم: UA 200/15. وللمزيد من المعلومات:
https://www.amnesty.org/ar/documents/mde25/2464/2015/en/

AMNESTY INTERNATIONAL

تحرك عاجل

مدافع عن حقوق الإنسان رهن الاعتقال في مكان مجهول

معلومات إضافية

أحمد منصور متزوج، أربعة صبيان صغار. وهو عضو في اللجنة الاستشارية لقسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في منظمة "هيومان رايتس ووتش"، وكذلك في الهيئة الاستشارية لمنظمة "مركز الخليج لحقوق الإنسان". وقد دأب على توثيق حالة حقوق الإنسان في الإمارات العربية المتحدة منذ 2006 وجهر بآرائه دفاعاً عن حقوق الإنسان الدولية في مدونته، وعبر وسائل التواصل الاجتماعي، ومقابلات مع وسائل إعلام عالمية.

وفي 3 مارس/آذار 2011، وقّع أحمد منصور و132 شخصية بارزة أخرى في الإمارات العربية المتحدة عريضة رُفعت إلى رئيس الإمارات ودعوا فيها إلى الإصلاح السياسي في الإمارات العربية المتحدة، بما في ذلك إلى عقد انتخابات عامة وإلى تخويل الهيئة شبه البرلمانية في الإمارات، "المجلس الوطني الاتحادي"، سلطات تشريعية. وفي الشهر التالي، قبضت سلطات الإمارات على أحمد منصور وأربعة ناشطين آخرين واعتقلتهم تعسفاً. وفي 27 نوفمبر/تشرين الثاني 2011، وعقب محاكمة بالغة الجور، أدينوا باتهامات بينها "إهانة رئيس الدولة ونائبه وولي عهد ابوظبي" في تعليقات نشرت على منبر إلكتروني للنقاش، وحكم على أحمد منصور بالسجن ثلاث سنوات. وفي اليوم التالي، صدر عفو رئاسي عنه وعن الناشطين الأربعة الآخرين.

وفي سبتمبر/أيلول 2011، قرر "الفريق العامل المعني بمسألة الاحتجاز التعسفي" أن اعتقال أحمد منصور كان تعسفياً، ودعا حكومة الإمارات العربية المتحدة إلى إصلاح الوضع بالإفراج عنه وتقديم التعويض الكافي له. بيد أن الحكومة، ورغم إفراجها عن أحمد منصور، لم تقدم له أي تعويض. ولم يجر تأكيد العفو الرئاسي كتابة، ولا تزال مسألة شطب سجله الجنائي موضع شك.

وعقب الإفراج عنه، في 2011، ظل أحمد منصور يواجه الترهيب والأعمال الانتقامية. فجرى الاعتداء عليه مرتين، في سبتمبر/أيلول 2012، في "جامعة عجمان"، حيث كان يدرُس القانون؛ ما اضطره إلى التوقف عن متابعة دراساته القانونية. كما امتنعت السلطات منذ 2012 عن منحه "شهادة حسن سلوك"، اللازمة للحصول على وظيفة في الإمارات العربية المتحدة، رغم أن الوقت اللازم لإصدار هذه الشهادات في العادة لا يتجاوز ثلاثة أيام عمل. وقد مضت عدة سنوات على منع أحمد منصور من السفر. حيث منع من السفر إلى العاصمة السويسرية، جنيف، لحضور احتفال تسليمه "جائزة مارتين إينالز للمدافعين عن حقوق الإنسان"، في 6 أكتوبر/تشرين الأول 2015، والتي وصل إلى التصفيات النهائية فيها وحازها في نهاية المطاف. وكانت سلطات الإمارات قد صادرت جواز سفره عندما قبض عليه في 2011، وواصلت رفض إعادته إليه. ومن نافلة القول إن منعه من السفر ومصادرة جواز سفره يعدان انتهاكاً لحق أحمد منصور بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان في حرية التنقل، لكونهما إجرائين متخذين من جانب السلطات لمعاقبته على أنشطته السلمية من أجل حقوق الإنسان.

وشملت الأشكال الأخرى من المضايقات التي تعرض لها أحمد منصور سرقة ما يقرب من 140,000 دولار أمريكي من حسابه المصرفي، وسرقة سيارته في يناير/كانون الثاني 2013. وعندما تقدم بشكوى بشأن سرقة نقوده، طلبت منه النيابة العامة في أبو ظبي زيارة مكاتبها للإجابة على بعض الأسئلة المتعلقة بالسرقة. وعقب الاستجواب، أدرك أحمد منصور أن سيارته التي كانت متوقفة في مرآب آمن تابع لمبنى النيابة العامة والمحكمة قد سرقت. وتقدم بشكوى أخرى بخصوص السيارة. بيد أن الشرطة لم تعطه أي تقرير بشأن السرقة. ولعدم وجود التقرير، رفضت شركة التأمين دفع التعويض لأحمد منصور عن سرقة سيارته. ولم يعثر أبداً لا على السيارة ولا على سارقها. وقد تقدم أحمد منصور بعدة شكاوى إلى الشرطة وإلى جهات رسمية أخرى، ولكنه لم يتلق أي معلومات بشأن سير التحقيقات في الاعتداءات التي تعرض لها والتهديدات بالقتل، وسواها من صنوف المضايقات.

الاسم: أحمد منصور
الجنس: ذكر

معلومات إضافية بشأن التحرك العاجل رقم 15/200، رقم الوثيقة: MDE 25/5923/2017، الصادر بتاريخ 21 مارس/آذار 2017